

Distr.: General
28 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة لمغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الوطني لمغوليا بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المعد من أجل الاستعراض الوزاري السنوي المقرر إجراؤه أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إختسيتسيغ أوشير

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

العرض الوطني الطوعي لمنغوليا: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منغوليا

تقدم هذه الوثيقة العرض الوطني الطوعي لمنغوليا بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق
بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منغوليا. وقد أعدت حكومة منغوليا الوثيقة على
أساس مشاورات مفتوحة أجرتها مع المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية، بما في ذلك
وكالات الأمم المتحدة، وهي تركز على المجالات الثلاثة التالية: تمكين المرأة، وصحة الأم،
والمشاركة السياسية للمرأة.

المحتويات

الصفحة

١ -	مقدمة	٥
٢ -	تطبيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة	٦
٢-١	وضع إطار للسياسات يمكن من تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة	٦
٢-٢	إعمال الحقوق الاقتصادية للمرأة: العمالة	٧
٢-٢-١	الإجراءات المتخذة	٧
٢-٢-٢	الإنجازات	٨
٢-٢-٣	التحديات	٨
٢-٢-٤	الدروس المستفادة	١٠
٢-٣	إعمال الحقوق السياسية للمرأة: مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار	١٠
٢-٣-١	الإجراءات المتخذة	١٠
٢-٣-٢	الإنجازات	١١
٢-٣-٣	التحديات	١٢
٢-٣-٤	الدروس المستفادة	١٢
٢-٤	إعمال حق المرأة في الصحة: الصحة الإنجابية للنساء والفتيات	١٣
٢-٤-١	الإجراءات المتخذة	١٣
٢-٤-٢	الإنجازات	١٤
٢-٤-٣	التحديات	١٥
٢-٤-٤	الدروس المستفادة	١٦
٣ -	الخلاصة	١٧

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات موجزة عن جهود منغوليا الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن الإطار الشامل لتعزيز الديمقراطية وكفالة حقوق الإنسان للجميع، ويحمل الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة، مع التركيز خصوصا على وضع إطار قانوني موثوق، وعلى إتاحة فرص العمل للمرأة، ومشاركة المرأة على مستويات صنع القرار، وعلى صحة الأم والصحة الإنجابية. ويسر منغوليا أن تفيد أن من المرجح بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بكفالة المساواة بين الجنسين في العمالة بأجر وخفض معدل الوفيات النفاسية بحلول عام ٢٠١٥. غير أنه يلزم بذل مزيد من الجهود للحفاظ على هذه المنجزات مع العمل باستمرار على إزالة الفوارق القائمة على الاختلافات الجغرافية والاجتماعية - الاقتصادية. وقد كان التقدم في ميدان تعزيز مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار بطيئا على الرغم من أن مستوى تعليم المرأة المنغولية عال جدا بالمقارنة بمستوى تعليم الرجل. ومع ذلك، فالحكومة ملتزمة بمواصلة ومضاعفة جهودها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك بتقوية الأجهزة الوطنية لتدعيم المساواة بين الجنسين، وإصدار قانون مستقل بشأن المساواة بين الجنسين تماشيا مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، وإدراج التمثيل السياسي للمرأة ضمن إصلاح قانون الانتخابات، وتعزيز تعاونها وتشاورها مع المجتمع المدني وشركاء التنمية الذين أدى الدعم المقدم منهم خلال العقدين الماضيين دورا حاسما في التحول المجتمعي العميق. وعلاوة على ذلك، ستواصل منغوليا جاهدة أن تتقاسم منجزاتها مع سائر أعضاء المجتمع الدولي بينما تتعلم منهم في الوقت نفسه كيفية التغلب على العقبات والمشاكل.

١ - مقدمة

١ - منغوليا، البلد غير الساحلي الذي يقع بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، من أقل البلدان كثافة من حيث السكان، إذ يبلغ مجموع مساحة إقليمه ١,٥ مليون كيلومتر مربع ومجموع عدد سكانه ٢,٧ مليون نسمة. وقد مر البلد منذ عام ١٩٩٠ بتغيرات مجتمعية عميقة نتيجة لانتقاله في هذه الفترة من دولة اشتراكية ذات اقتصاد مخطط مركزيا إلى جمهورية ديمقراطية تقوم على الاقتصاد السوقي. وبعد فترة كساد اقتصادي شديد وهبوط حاد في مستوى المعيشة في التسعينات، حقق اقتصاد منغوليا استقرارا بل ونما بسرعة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٦٤٩ ١ دولارا في عام ٢٠٠٨. وحقق القطاع الخاص نموا بحيث أصبح يقوم بدور غالب في الاقتصاد الوطني، إذ ينتج حاليا نحو ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتحقق تقدم كبير نحو إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير الديمقراطية في إطار الدستور الديمقراطي لعام ١٩٩٢، حيث شكلت الحكومة عن طريق انتخابات منتظمة وحرّة ونزيهة نسبيا؛ ونحو تنمية المجتمع المدني، وإنشاء وسائل إعلام تعددية ونظام حزبي تعددي؛ ونحو إدماج مبادئ حقوق الإنسان تدريجيا ضمن التشريعات الوطنية من خلال إصلاحات قانونية مستمرة.

٢ - وعلى الرغم من ذلك، فإنه نظرا لعدد من العوامل المركبة بما في ذلك موقع منغوليا كبلد غير ساحلي وعزلتها الجغرافية، ومناخها القاري القاسي وشتائها القارس، واقتران البدانة الرعوية التقليدية والتحضر السريع نتيجة للهجرة المكثفة من المناطق الريفية إلى الحضر (إذ يقدر أن ٦٠ في المائة من السكان يعيشون في العاصمة أولان تبار)، وضعف الهياكل الأساسية خارج المراكز الحضرية الرئيسية والحاجة إلى تعزيز كبير للحكم الديمقراطي، لا تزال منغوليا تواجه تحديات ضخمة في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. والفقر ملازم (بلغت نسبته ٣٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨) وهي أكبر بكثير في المناطق الريفية (تبلغ نسبته ٤٦,٦ في المائة بالمقارنة بنسبة ٢٦,٩ في المائة في المناطق الحضرية)، مما يدل على وجود فارق إنمائي متنام بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وضرورة ملحة لتلبية احتياجات سكان الريف (٣٧,٤ في المائة من مجموع السكان) وأغلبهم من الرعاة البدو.

٣ - وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن منغوليا ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بطريق التنمية الديمقراطية القائمة على المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والحريات. وهي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا الإطار، ملتزمة التزاما تاما بالوفاء بالتدريجي بالتزاماتها الدولية والوطنية

بكفالة المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة بالتعاون مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني الوطني والأطراف المعنية الأخرى.

٢ - تطبيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة

١-٢ وضع إطار للسياسات يمكن من تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة

٤ - تدعم منغوليا دعماً تاماً المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهي إحدى الدول الموقعة على جميع الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجر، واتفاقيتها المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن، ضمن اتفاقيات أخرى. وتمشيا مع المعايير الدولية، يحظر دستور منغوليا وقوانينها الرئيسية، من حيث المبدأ التمييز على أساس نوع الجنس، وتدعمان المساواة بين الجنسين.

٥ - وفي عام ٢٠٠٥، وضع البرلمان، لدى اعتماده للأهداف الإنمائية للألفية، غايات ملموسة ذات صلة بنوع الجنس في مجال العمالة والتعليم والمشاركة السياسية والصحة. والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٨ تؤكد من جديد هذه الالتزامات وتشمل أهدافاً استراتيجية إضافية تتمثل في اعتماد قانون مستقل بشأن المساواة بين الجنسين، وإدراج مضمون المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم، وكفالة حقوق متساوية للمرأة في الملكية.

٦ - وفي أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في عام ١٩٩٥، اعتمدت الحكومة البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ استناداً إلى مشاورات واسعة النطاق مع المنظمات غير الحكومية النسائية كجزء من جهودها لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وعدل البرنامج في عام ٢٠٠٢ فأصبح البرنامج الوطني لكفالة المساواة بين الجنسين، مما يدل على اتخاذ تدابير محددة لمناهضة العنف ضد المرأة ودعم نماء المرأة الريفية وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والتمكين الاقتصادي لها، وكفالة استفادتها على قدم المساواة من التكنولوجيا وإنشاء جهاز وطني لتعزيز حقوق المرأة. وفي هذا الإطار، يسرت الحكومة نشر معلومات على نطاق البلاد بشأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة، وأنشأت اللجنة الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، وأقامت لها مراكز تنسيق في جميع الوزارات وفي جميع

المقاطعات الـ ٢١ ووفرت التدريب على المساواة بين الجنسين للموظفين العموميين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٧ - ويسر اعتماد قانون المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٧ تنمية المجتمع المدني، بحيث أصبحت المنظمات غير الحكومية النسائية تقوم بدور رائد فيه. ودعم الإصلاح القانوني بشكل دائم توسيع نطاق الحوار المتعلق بالسياسات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية الجهود مستمرة لمواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، لا سيما في مجالات تحسين الصحة الإنجابية للنساء والفتيات، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالنساء والفتيات. وفضلا عن ذلك، وأعد مشروع قانون المساواة بين الجنسين من خلال مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني وبالتعاون مع شركاء التنمية. وسيوفر هذا القانون، لدى اعتماده، حماية قانونية أقوى للمرأة من التمييز القائم على نوع الجنس، وسيعزز تعميم المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في جميع مستويات الخدمة العامة والمناصب التي تشغل بالانتخاب.

٢-٢ أعمال الحقوق الاقتصادية للمرأة: العمالة

١-٢-٢ الإجراءات المتخذة

٨ - تدعم منغوليا برنامج منظمة العمل الدولية لتوفير العمل اللائق وتسعى لتنفيذ نهج برنامجي متوازن ومتكامل لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، مما يتيح للرجال والنساء فرصا متساوية للحصول على العمل في ظروف تسودها الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية. وفي هذا الإطار، تسعى الحكومة إلى ترسيخ المعايير والحقوق الملائمة والالتزام بها في العمل وإتاحة فرص العمل، وتنمية المؤسسات، وكفالة الحماية الاجتماعية ودعم الحوار الاجتماعي. وتواصل منغوليا العمل بصورة منهجية على تحسين الإطار القانوني لكفالة الحقوق العمالية للجميع وفقا لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ ورقم ١٠٥ بشأن السخرة؛ والاتفاقيتين رقم ١٠٠ و ١١١ بشأن المساواة في الفرص والمعاملة؛ والاتفاقيتين رقم ٨٩ ورقم ٩٨ بشأن حق التنظيم؛ والاتفاقيتين رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ بشأن عمل الأطفال، وجميعها انضمت منغوليا إليها. وتسلم الحكومة، على النحو الذي جرى التعبير عنه في البرنامج الوطني لكفالة المساواة بين الجنسين، بأهمية تعزيز عمالة المرأة وتأمين حقوق متساوية لها في مجال العمالة، وأهمية تعزيز تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ودعم التنمية البشرية والحد من الفقر.

٩ - وبهدف إيجاد مزيد من فرص العمل، تتخذ الحكومة تدابير منهجية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتيسير العمالة. ووضعت استراتيجية دعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر ونفذت بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي عام ٢٠٠١، أُعتمد قانون تيسير العمالة وقدمت الحكومة الدعم التمويلي لتقديم الخدمات على نطاق البلاد، مثل المشورة الوظيفية، ومطابقة الوظائف، والتدريب الفني، ودورات إعادة التدريب، والتدريب على الأعمال التجارية، وتوفير الائتمانات المتناهية الصغر للمواطنين الذين يرغبون في إنشاء أعمال تجارية جديدة بصورة فردية أو في تعاونيات، وخدمات حضانة الأعمال، وإشراك من لا عمل لهم ولا دخل في الأشغال العامة. وفي عام ٢٠٠٧، أُعتمد قانون دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونص على إنشاء صندوق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يصدر قروضاً للأعمال التجارية الصغيرة بأسعار فائدة مخفضة، ويدعم جهود الأعمال التجارية الرامية لتحسين الإدارة ومهارات الموظفين.

٢-٢-٢ الإنجازات

١٠ - إجمالاً، زاد معدل العمالة بنسبة ٤,٢ في المائة منذ الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بالرغم من هبوط المعدل الكلي لمشاركة قوة العمل نتيجة لارتفاع النسبة المئوية لمن هم في سن العمل في الهيكل السكاني، مما يدل على نقص قدرة سوق العمل والنمو الاقتصادي على استيعاب قوة العمل. وتضطلع النساء، اللاتي يشكلن ٥١,٣ في المائة من مجموع السكان، بدور رئيسي في الاقتصاد المنغولي، إذ يمثلن ٥١ في المائة من مجموع قوة العمل. وفي ٢٠٠٧، كانت نسبة العمالة بين الإناث ٦١,٢ في المائة ونسبة مشاركة الإناث في قوة العمل ٦٣,٢ في المائة، أي أكبر من المتوسط العالمي (٥٢,٥ في المائة) وإن قلت بعض الشيء عن المتوسط الإقليمي (٦٧,٤ في المائة). وظلت نسبة النساء المشتغلات بوظائف غير زراعية بأجر مستقراً على مستوى يزيد قليلاً عن ٥٣ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، مما يعني بلوغ الغاية المحددة في الأهداف الإنمائية الدولية ويعكس المستوى التعليمي العالي للمرأة المنغولية (أكثر من ٦٥ في المائة من خريجي الكليات والجامعات من النساء). وتتسم معدلات قيد النساء في خدمات تيسير العمالة مثل دورات التدريب الفني ومطابقة الوظائف بأنها أعلى نسبياً.

٢-٢-٣ التحديات

١١ - على الرغم من ذلك تواجه منغوليا تحديات ضخمة في مجال توفير قدر كاف من الوظائف اللائقة للجميع وكفالة المساواة بين الجنسين فيه. وعلى الرغم من تحسن أرقام معدل العمالة نسبياً ليس هناك تغير نوعي يذكر، حيث أن معظم الوظائف لا يزال غير رسمي ولا تزال النسبة المئوية للمنخرطين في عمالة دون أجر في الأعمال المنزلية، وأغلبهم من النساء

والفتيات، عالية نسبياً. ويقل معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة بحوالي ٩ نقاط عنه بالنسبة للرجال. وتتخلف النساء عن الرجال من حيث مستويات النشاط الاقتصادي لأنهن يضطلعن بعبء أكبر في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مثل رعاية الأطفال ورعاية المسنين أو المرضى في الأسرة في سياق لا تتوافر فيه خدمات اجتماعية كافية ويقل فيه مستوى مشاركة الرجال في أعمال الرعاية، وتتقاعد فيه النساء في وقت أبكر (بحوالي خمس سنوات). وقد أصبحت فروق الأجر بين الجنسين مصدر قلق، إذ يقل متوسط مرتبات النساء في القطاعات الزراعية عن متوسط مرتبات الرجال بحوالي ١٥ في المائة. ويرجع الفرق في المرتبات بالدرجة الأولى إلى التفرقة بين الجنسين: فتركز النساء في القطاعات المنخفضة الأجر والمنخفضة الإنتاجية مثل التعليم والصحة والفنادق والمطاعم وتجارة الجملة وتجارة التجزئة وأعمال التصليح، بينما يتركز الرجال إلى حد بعيد في الصناعات العالية الإنتاجية مثل التعدين والتشييد والنقل. كذلك فإن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل دائم في المستويات العليا في جميع القطاعات على الرغم من أنهن يشكلن أغلبية في مستويات الإدارة المتوسطة والأدنى، مما يدل على أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة لا يفضي تلقائياً إلى مستويات مقابلة في الدخل.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة الإنمائية المتزايدة بين المناطق الحضرية والريفية وهشاشة القطاع الزراعي في مواجهة ظروف الطقس القاسية والكوارث الطبيعية قد أضرا ضرراً بالغاً بسكان الريف، وبخاصة النساء. ولا تتوافر في ظروف عمل الرعاة المعايير الأساسية للسلامة والصحة الشخصية في العمل، بينما ينخفض عائد عملهم نتيجة لضعف فرص الوصول إلى الأسواق وللطابع غير الرسمي لهذا القطاع. وساعات عمل المرأة الريفية أطول الساعات (١١,١ ساعة في اليوم) ولكنها الأقل دخلاً. بالمقارنة برجال الحضر الذين يعملون ساعات أقل (٧,٧ ساعة في اليوم وهم الأعلى دخلاً). وذلك على الرغم من أن نساء الرعاة يقمن بدور هام في الإنتاج الأولي للكشمير (جمعه وتجهيزه الأولي وبيعه) الذي هو المصدر الرئيسي للعمولات الأجنبية لمنغوليا بعد النحاس والذهب. ويحصل الرعاة على أقل من ٢٠ في المائة من سعر المنتج النهائي بينما يحصل الرعاة من النساء على أقل من ذلك. وقد حدا الفقر في الريف وما يرتبط بالرعي البدوي من ارتفاع المخاطر وانخفاض الدخول، بآلاف الرجال، فضلاً عن النساء والأطفال، إلى الاشتغال بالتعدين الحرفي غير الرسمي، الذي يدر دخلاً موسميًا ولكن بتكلفة باهظة من حيث الصحة النفسية والبدنية، ويضاعف من أوجه ضعف الناس إزاء إساءة استعمال الكحول والعنف والتلوث البيئي.

٢-٤-٤ الدروس المستفادة

١٣ - إن إتاحة فرص متكافئة للانخراط في عمالة مثمرة ومنتجة بأجر منصف تعد أمراً بالغ الأهمية لجعل المرأة قادرة على التمتع بحقوقها الاقتصادية، ولتمكينها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. والدرس الذي تعلمته منغوليا هو أن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية مثل الخصخصة، والتغيير الهيكلي، وإصلاح المعاشات التقاعدية، يمكن أن يكون لها آثار مزعزعة للاستقرار بالغة على عمالة المرأة، وبالتالي يجب أن تقوم سياسات الدولة بالضرورة على تحليلات للأثر مراعية للاعتبارات الجنسانية وتسعى للاستجابة بفعالية للاحتياجات وأوجه الضعف التي يختص بها كلا الجنسين. وفضلاً عن ذلك، تدرك الحكومة الحاجة الملحة لتحسين إدماج السياسات الاجتماعية والبيئية مع سياسات التنمية الاقتصادية مع مراعاة عوامل محددة مثل صغر حجم السكان، واتساع الإقليم، والفجوة الكبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وتعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع العمالة والتنمية الريفيتين، وتقديم المساعدة من المانحين مباشرة إلى هذا المجال. وثمة درس مستفاد آخر وهو أن كفالة الحق للجميع في العمل اللائق والمنتج والمثمر والذي يدر أجراً منصفاً على أساس المساواة بين الرجال والنساء، تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة واتباع نهج تنظمي مشترك بين القطاعات، وإقامة شراكات قوية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وبخاصة منظمة العمل الدولية.

٣-٢ أعمال الحقوق السياسية للمرأة: مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار

٢-٣-١ الإجراءات المتخذة

١٤ - يشكل تعزيز مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار أحد أكبر التحديات بالنسبة لمنغوليا، بالاستناد إلى مجموعة مركبة من العوامل البنوية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وينص الدستور صراحة على أنه لا يجوز التمييز ضد أي شخص على أساس نوع الجنس، من جملة تصنيفات أخرى، وعلى أن الرجل والمرأة يتمتعان بحقوق متساوية في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي العلاقات الأسرية، ويضمن حقوق المواطنين في انتخاب مرشحين للهيئات الحكومية والترشح لها. وتتجلى هذه المبادئ نفسها في قوانين مجلس الدولة الأعلى (البرلمان الوطني) ومجالس نواب المواطنين (المجالس التشريعية المحلية)، وقانون الخدمة المدنية وغيره من القوانين والأنظمة، التي تنص على المساواة رسمياً بين الرجل والمرأة في ممارسة حقهما في المشاركة على مستويات صنع القرار. وهكذا، يحق للناسخين المؤهلين للتصويت والبالغين من العمر ٢٥ سنة، بصرف النظر عن نوع جنسهم، أن يُنتخبوا في مجلس الدولة الأعلى، إما عن طريق الترشيح من قبل الأحزاب أو الائتلافات أو بشكل

مستقل على إثر جمع ما لا يقل عن ٨٠١ من توقيعات الناحبين المؤيدة للمرشحين. وعلاوة على ذلك، للمواطنين حرية إنشاء حزب سياسي والانضمام إليه ومغادرته، والمشاركة في الأنشطة السياسية وفقا للقانون وميثاق الحزب والبرنامج الانتخابي للحزب المعني. وتستخدم النساء بفعالية هذا الحيز السياسي للعمل من خلال الأحزاب السياسية و/أو المنظمات غير الحكومية بغرض ممارسة حقوقهن السياسية أو الحصول على ترشيح الحزب أو تشجيع تسمية مرشحات للانتخابات الوطنية والمحلية، وتعيين النساء في المناصب الحكومية الرفيعة المستوى. وتنشط المنظمات غير الحكومية النسائية المنتمية لأحزاب سياسية بشكل خاص في هذا الصدد، وهي تسهم إسهاما كبيرا في توعية الجمهور بأهمية المشاركة والتمثيل السياسيين للمرأة.

١٥ - ومع ذلك، لم يكن الإصلاح القانوني للتعجيل بالمساواة السياسية بين الرجل والمرأة عملية مطردة. ففي عام ٢٠٠٥، على إثر ما قطعتة مغوليا من التزامات بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اعتمدت الهدف ٣ من بين الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق نسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل النساء في البرلمان الوطني بحلول عام ٢٠١٥. وفي نفس العام، نظرا للضغط المنسق تنسيقا جيدا الذي مارسه منتدى متعدد الأطراف للمنظمات النسائية غير الحكومية، استُحدث نظام الحصص في قانون الانتخابات المتعلق بمجلس الدولة الأعلى، واستحدثت الأحزاب السياسية الرئيسية العمل بنظام حصص المرأة في اللوائح الخاصة بها. غير أنه في عام ٢٠٠٧، اقترح البرلمان فجأة إلغاء نظام الحصص، ونفذ الاقتراح بدعم كبير من كلا الحزبين الرئيسيين. وفي عام ٢٠٠٨، أصدر الرئيس أمرا بنقض هذا القرار، ولكن البرلمان تمكن من إلغاء هذا النقص. إلا أن البرلمان أكد التزامه من جديد بتحقيق نسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في البرلمان الوطني لدى اعتماده الاستراتيجية الإنمائية الوطنية في مطلع عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن يؤدي قانون المساواة بين الجنسين، الذي هو الآن في طور الإعداد، إلى دعم عملية تمكين المرأة سياسيا، وتندرج المناقشات المتعلقة بالحاجة إلى ضمان تمثيل المرأة في إطار الجهود الجارية لإصلاح النظام الانتخابي.

٢-٣-٢ الإنجازات

١٦ - ارتفع عدد النساء المرشحات لمناصب بشكل متواصل على الصعيدين المحلي والوطني، مما يدل على الاهتمام المتزايد لدى النساء بالمناصب السياسية وعلى زيادة ثقتهن بأنفسهن. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، تراجع تمثيل المرأة في البرلمان الوطني ذي المجلس الواحد خلال العقد الماضي من نسبة منخفضة قدرها ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى نسبة أكثر انخفاضاً قدرها ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، فعاد بذلك إلى مستوى عام ١٩٩٢. ومع

ذلك، أحرز تقدم كبير على المستويات المحلية، حيث تمثل المرأة حالياً نسبة ٣٠,٢ في المائة من أعضاء المجالس التشريعية المحلية ونسبة ١٦,٢ في المائة من رؤسائها. وعقب انتخابات عام ٢٠٠٨، تشكلت حكومة وحدة وطنية، شملت وزيرة (للعناية الاجتماعية والعمل) وأربع نائبات للوزراء (وزارات العدل؛ والتعليم والثقافة والعلوم؛ والزراعة؛ والتجارة والصناعة)، وبذلك بلغت النسبة المئوية للنساء في مجلس الوزراء ٦,٦ في المائة، وهو أعلى مستوى بلغته منذ عام ١٩٩٢. وعلاوة على ذلك، تشكل النساء حالياً نسبة ٢٦,٥ في المائة من رؤساء الإدارات والشُعَب في الوزارات، ونسبة ١٧,٣ في المائة من الحكام المحليين ونوابهم على جميع المستويات، ونسبة ٢٨,١ في المائة من رؤساء الشُعَب في مكاتب الحكام المحليين. وبالنظر إلى أن النساء يشكلن نسبة ٧١,٧ في المائة من موظفي الحكومة ولكن نسبة ٢٢ في المائة فقط من الموظفين السياسيين، فمن الواضح أنه يلزم بذل مزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق قدر أكبر من تكافؤ الجنسين على مستويات صنع القرار.

٣-٣-٢ التحديات

١٧ - تشكل النسبة المئوية الحالية للمرأة في البرلمان (٣,٩ في المائة من أصل ٧٦ عضواً برلمانياً) خطوة كبيرة إلى الوراء، ولا سيما عند مقارنتها بالنسب التي سجلت قبل عملية الانتقال والتي تتراوح بين ٢٣ و ٢٥ في المائة. وتتمثل العقبات الرئيسية أمام تعزيز التمثيل السياسي للمرأة في غياب الإرادة السياسية لدى السياسيين الرفيعي المستوى والأحزاب السياسية، والتفاوت الاقتصادي بين الرجال والنساء إلى جانب الطبيعة المكلفة للانتخابات القائمة على حكم الأغلبية والتبرعات المالية الضخمة التي تطلبها الأحزاب السياسية من المرشحين المحتملين. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تثقيف واسع للناخبين يراعي الفروق بين الجنسين، وكذلك إلى بناء مكثف للقدرات لدى المرشحات والمرشحات المحتملات في قضايا القيادة والحكم والسياسة العامة.

٤-٣-٢ الدروس المستفادة

١٨ - أحد الدروس الهامة المستفادة في منغوليا هو أنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين على مستويات صنع القرار بحلول عام ٢٠١٥ أو حتى لعقود بعد ذلك ما لم تتخذ تدابير خاصة مؤقتة من قبيل تخصيص حصص للمرأة. ومن ثم، يجب على العملية الجارية لإصلاح النظام الانتخابي أن تتضمن أحكاماً إيجابية لدعم ترشيح المرأة مثل تخصيص حصص فيما يخص قائمة المرشحين المقترحين من قبل الأحزاب السياسية. ومن المحتمل أيضاً أن تتعاون الحكومة مع المجتمع المدني لتوعية الجمهور بالأهمية الحاسمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في صنع القرار، وتغيير الصور النمطية التمييزية بين الجنسين، وتعزيز قدرة المرأة على المنافسة

وبناء مهاراتها في مجال السياسة. وستتطلب هذه الجهود تعاوننا فعالا، فضلا عن قدر كبير من الموارد البشرية والمالية والسياسية. وسيكون لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من بلدان أخرى مع التعاون من جانب المجتمع الدولي أهمية حاسمة في هذا المجال إذا أريد لمنغوليا أن تحرز تقدما ماديا لضمان المساواة الفعلية بين المرأة والرجل في مجال السياسة.

٤-٢ أعمال حق المرأة في الصحة: الصحة الإنجابية للنساء والفتيات

١-٤-٢ الإجراءات المتخذة

١٩ - الصحة الإنجابية هي أحد المجالات التي أجرت فيها منغوليا تغييرات ثورية، حيث أقرت بحق المرأة الأساسي في اتخاذ قرارات مستقلة فيما يخص حياتها الجنسية والإنجابية. وفي عهد الاشتراكية، اتبعت منغوليا سياسات عامة قوية لمناصرة التكاثر ومنعت الإجهاض واستخدام وسائل منع الحمل. وفي إطار عملية التحول الديمقراطي والالتزام الواضح بدعم حقوق الإنسان والحريات، أضفت منغوليا صفة قانونية على الإجهاض واستخدام وسائل منع الحمل في عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك الحين، عملت الحكومة بصورة منتظمة على استحداث خدمات تنظيم الأسرة في جميع أنحاء البلاد لتمكين النساء والفتيات من تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية والإنجابية مع الحفاظ في نفس الوقت على سياسة دعم النمو السكاني. وتتمثّل جهود منغوليا في هذا المجال وتتعزز بمفهوم الصحة الإنجابية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان التي أعلن عنها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ الذي عقد في القاهرة، وبفضل الدعم المتواصل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وشركاء التنمية الآخرين. وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، أدرجت منغوليا هدفاً يتمثل في خفض معدل الوفيات النفاسية إلى ٥٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يحقق تخفيضاً بمقدار ٤ أمثال مقارنة بعام ١٩٩٠. وقامت الحكومة باعتماد وتنفيذ برنامج وطني للصحة الإنجابية واستراتيجية وطنية للحد من الوفيات النفاسية، وهو ما حسن إلى حد كبير نوعية الرعاية السابقة للولادة وتغطيتها. ولزيادة أثر هذا العمل إلى أقصى حد، تعمل الحكومة أيضاً باستمرار على توسيع نطاق حوارها وتعاونها مع المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية النسائية التي تعمل في قطاع الصحة.

٢٠ - وتضطلع الحكومة، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، بتدابير مبتكرة للتغلب على التحديات التي يطرحها طول المسافات وضعف البنية التحتية وصعوبة الحصول على خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية. ومن ثم، فلتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء اللاتي يعشن في المناطق النائية، أُقيمت دور لرعاية الأمهات في فترة النفاس في جميع مستشفيات الأقضية

والمستشفيات العامة في المقاطعات لتمكين نساء الأرياف، وبخاصة النساء اللاتي يواجهن خطراً كبيراً فيما يتعلق بالحمل والولادة، من الحصول على المساعدة الطبية في الوقت المناسب. ودرس العديد من البلدان الأخرى تجربة منغوليا تلك باعتبارها نموذجاً فعالاً للحد من الوفيات النفاسية في سياق الأقاليم الكبيرة التي تتسم بانخفاض الكثافة السكانية وضعف البنية التحتية. وعلاوة على ذلك، تقوم وزارة الصحة، بالتعاون مع حكومة لكسمبرغ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ مشروع "تطبيب من بُعد" لتقديم خدمات مهنية في حالات الطوارئ للنساء والأطفال في المناطق النائية من خلال التشخيص عن بُعد للمشاكل الصحية للأمهات والأطفال الرضع. وجرى الربط بين المستشفيات العامة في ثماني مقاطعات نائية من خلال هذا المشروع، ونظمت حلقات عمل للتشخيص وإسداء المشورة الطبية والتدريب شملت مساحات شاسعة من الأراضي، وقد كان لها دور فعال في توفير الرعاية الطبية في الوقت المناسب. واتخذت تدابير محددة لكفالة تمكن النساء اللاتي يتعرضن لمضاعفات الحمل والولادة والنساء اللاتي ينتمين إلى الفئات الضعيفة من الولادة تحت إشراف أطباء متخصصين، وحققت مكاسب كبيرة فيما يتعلق بخفض معدل الوفيات النفاسية. وتفضي المبادرات الرامية إلى الجمع بين توفير الرعاية قبل الولادة وتشخيص الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وعلاجها وإسداء المشورة بشأنها من خلال مراكز جامعة متعددة الخدمات في عدة مناطق من العاصمة وبعض المقاطعات إلى نتائج إيجابية. وعلاوة على ذلك، أقيمت مراكز استشفائية جامعة متعددة الخدمات في ثلاثة مستشفيات وطنية لمساعدة ضحايا العنف المنزلي والاعتداء الجنسي، مما يتيح تقديم مساعدة سريعة وفعالة للنساء والفتيات.

٢-٤-٢ الإنجازات

٢١ - نتيجة للأنشطة المذكورة أعلاه، خفضت منغوليا على مدى السنوات العشر الماضية معدل الوفيات النفاسية بنسبة ٢,٣، وخفضت معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٢. وقد كان معدل الوفيات النفاسية مرتفعاً جداً في عام ١٩٩٠، حيث كان يبلغ ٢٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، ولكنه انخفض إلى ٥٠ حالة في عام ٢٠٠٨، وبذلك بلغ المستوى المحدد في غاية الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه في عام ٢٠٠٩، ارتفع هذا الرقم مرة أخرى ليصل إلى ٨١,٤ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بسبب اندلاع الإنفلونزا ألف (H1N1) والكارثة المدمرة التي وقعت في فصل الشتاء، مما قوض بشكل خطير رفاه سكان الأرياف. ومن منظور إيجابي، فبفضل التثقيف الواسع للجمهور في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، تفيد نسبة ٩٨ إلى ٩٩ في المائة من الرجال والنساء في سن الإنجاب أنها مدركة لمفهوم تنظيم الأسرة، وتفيد نسبة ٥٣ في المائة من النساء في سن الإنجاب أنها تستخدم واحدة على الأقل من الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة. واتسع نطاق

تغطية الرعاية السابقة للولادة إلى حد كبير ليصل نسبة ٩٨ إلى ٩٩ في المائة من مجموع النساء الحوامل، وتتم نسبة ٩٩ في المائة من مجموع الولادات بمساعدة موظفين طبيين. وعلاوة على ذلك، تغطي منغوليا كامل تكاليف الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وهي تدعم أيضا حصة معينة من الأدوية واللوازم المتصلة بالصحة الإنجابية.

٢٢ - وتضطلع الشراكات الدولية بدور حاسم في هذا المجال. وهكذا، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لتنفيذ مشروع خاص لتحسين فرص الحصول على رعاية الصحة الإنجابية وتحسين نوعيتها في خمس مقاطعات غربية، حيث تظل معدلات اعتلال ووفيات الأمهات الأطفال مرتفعة. ويجري تنفيذ مشروع يتعلق بتعزيز المساواة الاجتماعية وتعزيز الأمن البشري من خلال نهج متكامل للعلاج والوقاية في ثلاث مقاطعات في صحراء غوبي (غوبي - ألثاي، وبايانخونغور، وأمنوغوبي) بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. ويستند هذا المشروع إلى تحليل للحالة يراعي الفروق بين الجنسين، ويهدف إلى تحسين نوعية الرعاية الصحية الأساسية والمياه والنظافة الصحية وفرص الحصول عليها، وفرص إدرار الدخل، والتعليم النظامي.

٢-٤-٣ التحديات

٢٣ - على الرغم من أن معدلات وفيات الأمهات والأطفال تشهد تراجعا بشكل عام، هناك تفاوتات كبيرة بحسب وضع السكان في المناطق الريفية والحضرية، والموقع الجغرافي، والوضع الاجتماعي. ولا تزال معدلات الوفيات النفاسية أعلى بكثير وبشكل دائم من المتوسط الوطني في المقاطعات الجبلية الواقعة في أقصى الغرب والمقاطعات الواقعة في أقصى الشرق. ويرتبط ارتفاع مدى انتشار الاعتلال والوفاة في المناطق النائية بصعوبة الحصول على خدمات الرعاية الصحية بسبب ضعف تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية، ورداءة الاتصالات، ونقص المركبات والوقود اللازمين للرعاية في حالات الطوارئ، فضلا عن النقص في الموظفين المؤهلين في المجال الطبي. وتنهك الكوارث الطبيعية، من قبيل الجفاف وفصول الشتاء الشديدة القسوة (الزود)، قدرة نظام الرعاية الصحية على حماية صحة الأم والطفل، وهو ما يشير إلى هشاشة النظام في وجه الضغوط المتزايدة. وتشكل الهجرة المستمرة لسكان الأرياف من قضاء إلى آخر، وبين مختلف المقاطعات، في اتجاه مواقع التعدين الحراري، فضلا عن المدن الكبرى، تحديا خطيرا آخر لمنغوليا. وتجعل الهجرة من التخطيط أمرا عسيراً، وتؤدي إلى تدفق العاملين في المجال الطبي من المناطق الريفية، وتستنزف القدرة على تقديم الخدمات في مناطق الدور اللبّادية المزدهمة بالسكان (تخوم المدن الفقيرة) في المدن.

٢٤ - وعلى الرغم من تقليص الوفيات النفاسية إلى حد كبير، تثير الحالة الصحية العامة للفتيات والنساء قلقاً متزايداً: فنسبة ٤٦ في المائة من النساء في سن الإنجاب تعاني من مرض مزمن، ونسبة ١٤ في المائة مصابة بفقر الدم الناجم عن نقص الحديد، ونسبة ٤١,٤ في المائة لديها نقص في فيتامين دال، وتنتشر الإصابة بأورام الرحم والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي بين النساء. وتزيد الأمراض التي تصيب عدة أعضاء من خطر مضاعفات الحمل والولادة، وفي عام ٢٠٠٨، لوحظ أن نسبة تناهز ٥٠ في المائة من مجموع من وضعن من النساء شهدت مضاعفات الولادة. ويشكل تدني مستوى التثقيف الصحي للجمهور أحد العوامل المساهمة: فوفقاً لدراسة استقصائية وطنية أجريت بشأن الصحة الإنجابية، لم تكن نسبة ٦٥ في المائة من النساء تعرف الكثير عن سرطان عنق الرحم أو لم تسمع به قط، ولم تكن نسبة ٤١ في المائة من النساء على علم بعمليات الفحص الذاتي للوقاية من سرطان الثدي، وتم تشخيص ٨٨ في المائة من حالات الإصابة بسرطان عنق الرحم في مراحل متأخرة أو بعد المرحلة الثانية من المرض. وبلغت نسبة الإصابة بسرطان الثدي ضعفين بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، حيث بلغت ٥,٦ حالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص؛ ويكشف عن ٨٠ في المائة من حالات الإصابة بسرطان الثدي في مراحل متأخرة. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الوعي بتنظيم الأسرة، ظل معدل الإجهاض مرتفعاً (حالة إجهاض واحدة لكل ستة مواليد أحياء في عام ٢٠٠٨)؛ ونسبة ٣٩ في المائة من مجموع حالات الإجهاض هي حالات إجهاض متكرر، بينما ارتفعت معدلات الحمل والإجهاض بين المراهقات، ولا سيما في الأرياف.

٢-٤-٤ الدروس المستفادة

٢٥ - إن إنجازات منغوليا في مجال تخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع إنجازات كبيرة، لكنها غير ثابتة. ولا بد من تعزيز نظام تقديم المساعدة الطبية الحسنة التوقيت والجيدة إلى النساء في المناطق النائية والنساء اللاتي ينتمين إلى فئات اجتماعية ضعيفة، وبخاصة اللاتي يعشن في تخوم المدن؛ وتخصيص الأموال وتوجيهها لهذه الخدمات؛ ومواصلة بناء القدرات المهنية للموظفين الطبيين؛ وتحسين مستوى توفير المعدات الحديثة للعلاج والتشخيص الطبيين. ولتحقيق الاستدامة، من المهم تحسين صحة الأم قبل الحمل والنهوض بالتثقيف والتوعية الصحيين لعامة السكان، ولا سيما المراهقات، وذلك من خلال وسائل الإعلام ونظم التعليم النظامي وغير النظامي والمجتمع المدني. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبث المعلومات إلى المناطق الريفية النائية وتخوم المدن.

٣ - الخلاصة

٢٦ - يتمثل الدرس الرئيسي المستفاد في منغوليا في أن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة يتطلب اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات، وإجراء تعاون قوي ومشاورات موسعة بين جميع فروع الحكومة والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين في التنمية، وإجراء إصلاح منهجي للسياسات والقوانين بغرض مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية. ومن ثم، تلتزم حكومة منغوليا بالاضطلاع بما يلي:

- تقوية الآلية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق المرأة من خلال مواصلة تعزيز اللجنة الوطنية التي تضم أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز قدرة الحكومة والمجتمع المدني على الاضطلاع بتحليل ووضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين ووضع ميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين؛ وتعزيز التنسيق والتعاون داخل الحكومة وبين الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.
- إدراكا منها لأهمية البيانات العالية الجودة والمصنفة بحسب نوع الجنس بالنسبة لوضع سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين، فضلا عن رصد تدخلات الحكومة وتقييم أثرها على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ستواصل الحكومة بناء القدرة الوطنية على جمع وإنتاج وتحليل البيانات الإحصائية والإدارية المتصلة بنوع الجنس؛ وإدخال الاستعراض القائم على نوع الجنس للسياسات الحكومية؛ وتعزيز عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة والمراعية للمنظور الجنساني.
- ستسعى الحكومة إلى اعتماد وتنفيذ قانون المساواة بين الجنسين، الذي هو حاليا قيد نظر البرلمان. ومن المتوقع أن يكون للقانون أثر جوهري على التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وذلك بحظره صراحة التمييز على أساس نوع الجنس وتعزيزه للمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المرأة.
- إدراكا منها لأهمية اتخاذ إجراءات استباقية لتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة الفعلية على مستويات صنع القرار، ستواصل الحكومة جهودها لكي تعكس الإجراءات الإيجابية المتخذة لصالح المرأة في خطة الإصلاح الانتخابي، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية النسائية والشركاء في التنمية.